

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات البترول

٩ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي

السيد الكيميائي / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لشركة الاسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية المستقلة

للشركة في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

تحريرا في ٣٠ / ٨ / ٢٠٢٢

شركة اسكندرية للزيوت المعدنية

أموك

الشتون المالية

أستاذ

د. السيد

٢٠٢٢ / ٨ / ٣٠

١٤٣
الساعة

وكيل أول وزارة

مدير الإدارة

محمد أحمد عبدالفتاح

محاسب / محمد أحمد عبدالفتاح

ظاهرة كيميائية

رقم الصادر / ٩٠٥
تاريخ الصادر / ٢٠٢٢ / ٨ / ٣٠
التوقيع / محمد أحمد عبدالفتاح

تقرير مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المستقلة

إلى السادة / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ والمتمثلة في قائمة المركز المالي والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٤,٦٤٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا قائمة الدخل التي أظهرت صافي ربح نحو ١,٠٤٤ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط و أداء المراجعة للحصول علي تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن التقييم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأ بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

واننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

أساس الرأي المحتفظ

- لم تقرر الشركة فصل الأصول الانتاجية لكل أصل على حده على الرغم من اختلاف أعمارها الإنتاجية. يتعين فصل كل أصل على حده لما لذلك من أثر على صحة حساب الأصول والإهلاك.
 - تضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٥١,٨٤٩ مليون جنيه تكلفة دراسة فنية لتحسين مواصفات السولار، ودراسات جدوى لمشروع PILOT TEST، تكلفة الهيكل الخرساني للمبنى الإداري رقم ١ لم يتم الاستفادة منها حتى تاريخه. نوصي بالعمل على الاستفادة منها ودراسة الاضمحلال لها.
 - عدم تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع البالغة ١٢ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسب المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية. يتعين الالتزام بما ورد بالمعيار.
 - تضمن المخزون نحو ٩٢.٨٥٩ مليون جنيه قيمة بنود استراتيجية ينبغي تطبيقها عليها متطلبات المعيار المحاسب المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" فقرة (٨).
- يتعين الدراسة والتصويب.

- نظام التكاليف بالشركة لا يمكن من تحديد تكلفة كل منتج على حدة و تقييم مخزون آخر المدة وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون.

يتعين العمل على تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة لتحديد تكلفة كل منتج على حدة .

- لم يتم إجراء مطابقات لبعض العملاء كما تم إرسال مصادقات لبعض الأرصدة المدينة الدائنة ولم نوافق بالردود عليها كما أظهرت بعض المطابقات والمصادقات وجود فروق بالرصيد الدائن لبعض الشركات بنحو ١١,٦٤٩ مليون جنيه وبالرصيد المدين نحو ١,١ مليون جنيه شركة انريك نوصى بإجراء المطابقات اللازمة ومراجعة إرسال مصادقات في وقت يسمح بتلقي الردود عليها وإجراء ما يلزم .

الرأي

وفيما عدا تأثير ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية المستقلة فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة مع الايضاحات المتممة لها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً:

- ضمن الأراضي ٥٠٪ من مساحة أرض الشعلة البالغ مساحتها ٢٤٧١٧ متر مربع والغير مملوكة لشركة أموك والتي لم يتم تحرير عقد نهائي لها بالخالف لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع بين الشركتين والهيئة في ٢٠٢٢/٦/٢٨ نوصي بسرعة إتخاذ ما يلزم في هذا الشأن .

- عدم الانتهاء من كافة الملاحظات المتعلقة بكل من (أنظمة الحماية الخاصة بالصواعق بالشركة- إدارة الحماية المدنية) وكذا وجود مخاطر عاليه بعدد من الوحدات نتيجة التفتيش الهندسي بعد إجراء عمره ٢٠٢١ بكل من وحدات (٣٠٠؛ ٣٠٠؛ vdu, mddu) نوصى بسرعة الإنتهاء من كافة الملاحظات المشار إليها مراعاة لصالح الشركة .

- بلغت الزيادة في الإيرادات عن العام الماضي نحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٨٠٪ مقابل زيادة كمية المبيعات بنسبة ٣,٧٪ نوصى بالدراسة واتخاذ ما يلزم .

- عدم استقلال كامل طاقة وحدة mddu بالشركة حيث أن المستغل ٧٠٪ .
نوصي بدراسة كيفية الاستفادة من وحدة mddu لصالح الشركة .

- مخالفة المادة ٨٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يتعلق بصرف مكافأة وأرباح للسيد / رئيس مجلس الإدارة ، ويرتبط بما سبق صرف بدل انتقال لأعضاء مجلس الإدارة على الرغم من عقد الاجتماعات بمقر العمل لبعض منهم وتخصيص سيارات لبعض الآخر .
يتعين الإلتزام بالقانون المذكور ودراسة ما سبق واتخاذ ما يلزم .

- عدم قيام الشركة بإشهار بعض صناديق العاملين منها صندوق الخدمات بالمخالفة لما يقضي به القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .
يتعين إتخاذ اللازم نحو تقنين ذلك الوضع طبقاً وإحكام القانون .

- انخفاض المنفذ من الخطة الاستثمارية الى نحو ٦٩ مليون جنيه بنسبة ٢١ ٪ من المعتمد والبالغ ٢٢٧ مليون جنيه مما أدى إلى التأخر في تنفيذ بعض المشروعات .

يتعين الإلتزام بالموازنة الاستثمارية العمل بالشركة مع سرعة إنهاء المشروعات .

- ارتفاع معدل أرصدة الزيوت الأساسية لكمية ١٨٢٢٦ طن نتيجة لانخفاض معدلات السحب مما قد يؤدي لتوقف الوحدات الإنتاجية طبقاً لما ورد بمحضر مجلس الإدارة رقم ٦ في ٢٠٢٢/٦/١٦ .

نوصي بدراسة ما سبق واتخاذ ما يلزم وبما يحقق صالح الشركة .

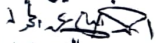
- ضمن مخزون الانتاج التام نحو ٢٤٠ مليون جنيه لكمية ٤٩١٢٨ طن من منتج VR لم يتم بيع اي كميات منها للهيئة المصرية العامة للبترول منذ فبراير ٢٠٢٠


نوصي بالتنسيق مع الهيئة لتنشيط بيع المنتج والتصرف الاقتصادي فيها وبما يحقق صالح الشركة .

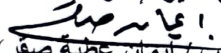
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

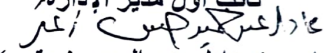
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج إلى تطوير ، وقد شر جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول الرعية .
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقريراً في ٣٠/٨/٢٠٢٢

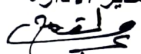
مدير عام
نائب مدير الإدارة

(محاسب أحمد صالح عبد الجواد)

مدير عام
نائب مدير الإدارة

(محاسب محمد حمدي البربري)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / أيمن عطية صفر)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عادل عبد الحميد زعتير)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

يعتمد،،،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

(محاسب/محمد أحمد عبد الفتاح)

السيد الكيميائي / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لشركة الاسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

تحية طيبة وبعد ،،،

أشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية المجمعة

للشركة في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

تحريرا في: ٣٠ / ٨ / ٢٠٢٢

شركة اسكندرية للزيوت المعدنية
أموك
الشتون المالية

وكيل أول وزارة

مدير الادارة

محاسب / محمد أحمد عبدالفتاح

استاذ

السيد

٢٠٢٢/٨/٣٠

الساعة

رقم الصادر / ٩٠٤
تاريخ الصادر / ٢٠٢٢ / ٨ / ٣٠
التوقيع / محمد أحمد عبدالفتاح

تقرير مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المجمعة

إلى السادة / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية "أموك" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ والتمثلة في قائمة المركز المالي والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٤,٩٢١ مليون جنيه في ٢٠/٦/٢٠٢٢ وكذا قائمة الدخل التى أظهرت صافى ربح نحو ٢١٨,٢١٨ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولة إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط و أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأ بأعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المحتفظ

- لم تقم الشركة بفصل الأصول الانتاجية لكل أصل على حده على الرغم من اختلاف أعمارها الإنتاجية. يتعين فصل كل أصل على حده لما لذلك من أثر على صحة حساب الأصول والإهلاك.
 - تضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٥١,٨٤٩ مليون جنيه تكلفة دراسة فنية لتحسين مواصفات السولار، ودراسات جدوى لمشروع PILOT TEST، تكلفة الهيكل الخرساني للمبنى الإداري رقم ١ لم يتم الاستفادة منها حتى تاريخه. نوصي بالعمل على الاستفادة منها ودراسة الاضمحلال لها.
 - عدهم تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع البالغة ١٢ مليون جنيه في ٢٠/٦/٢٠٢٢ وفقاً لمتطلبات العيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ الأدوات المالية. يتعين الالتزام بما ورد بالمعيار.
 - تضمن المخزون نحو ٩٢,٨٥٩ مليون جنيه قيمة بنود استراتيجية ينطبق عليها متطلبات العيار المحاسبى المصرى رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" فقرة (٨).
- يتعين الدراسة والتصويب.

- نظام التكاليف بالشركة لا يمكن من تحديد تكلفة كل منتج على حدة و تقييمه مخزون آخر المدة وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون.

يتعين العمل على تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة لتحديد تكلفة كل منتج على حدة .

- لم يتم إجراء مطابقات لبعض العملاء كما تم إرسال مصادقات لبعض الأرصدة المدينة الدائنة ولم نوافق بالردود عليها كما أظهرت بعض المطابقات والمصادقات وجود فروق بالرصيد الدائن لبعض الشركات بنحو ١١,٦٤٩ مليون جنيه وبالرصيد المدين نحو ١,١ مليون جنيه شركة انربك نوصى بإجراء المطابقات اللازمة ومراعاة إرسال مصادقات في وقت يسمح بتلقي الردود عليها وإجراء ما يلزم .

الرأي

وفيما عدا تأثير ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة مع الأيضاحات المتممة لها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة الماليه المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار الفقرات التالية تحفظاً :

- ضمن الأراضي ٥٠٪ من مساحة أرض الشعلة البالغ مساحتها ٢٤٧١٧ متر مربع والغير مملوكة لشركة أموك والتي لم يتم تحرير عقد نهائي لها بالمخالفة لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع بين الشركتين والهيئة في ٢٠٢٢/٦/٢٨ .

نوصي بسرعة إتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

- عدم الانتهاء من كافة الملاحظات المتعلقة بكل من (أنظمة الحماية الخاصة بالصواعق بالشركة - إدارة الحماية المدنية) وكذا وجود مخاطر عاليه بعدد من الوحدات نتيجة التفتيش الهندسي بعد إجراء عمره ٢٠٢١ بكل من وحدات (٣٠٠؛ ٢٠٠) (mddu, vdu) .

نوصي بسرعة الإنتهاء من كافة الملاحظات المشار إليها مراعاة لصالح الشركة .

- بلغت الزيادة في الإيرادات عن العام الماضي نحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٨٠٪ مقابل زيادة كمية المبيعات بنسبة ٣,٧٪
نوصي بالدراسة واتخاذ ما يلزم.

- عدم استغلال كامل طاقة وحدة mddu بالشركة حيث أن المستغل ٧٠٪ .

نوصي بدراسة كيفية الاستفادة من وحدة mddu لصالح الشركة .

- مخالفة المادة ٨٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يتعلق بصرف مكافأة وأرباح للسيد /رئيس مجلس الإدارة ، ويرتبط بما سبق صرف بدل انتقال لأعضاء مجلس الإدارة على الرغم من عقد الاجتماعات بمقر العمل لبعض منهم وتخصيص سيارات لبعض الآخر .
يتعين الإلتزام بالقانون المذكور ودراسة ما سبق واتخاذ ما يلزم .

- عدم قيام الشركة بإشهار بعض صناديق العاملين منها صندوق الخدمات بالمخالفة لما يقضي به القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

يتعين إتخاذ اللازم نحو تقنين ذلك الوضع طبقاً وإحكام القانون .

- انخفاض المنفذ من الخطة الاستثمارية الى نحو ٦٩ مليون جنيه بنسبة ٣١ ٪ من المعتمد والبالغ ٢٢٧ مليون جنيه مما أدى إلى التأخر في تنفيذ بعض المشروعات .

يتعين الإلتزام بالموازنة الاستثمارية العمل بالشركة مع سرعة إنهاء المشروعات .

- إرتفاع معدل أرصدة الزيوت الأساسية لكمية ١٨٢٢٦ طن نتيجة لانخفاض معدلات السحب مما قد يؤدي لتوقف الوحدات الإنتاجية طبقاً لما ورد بمحضر مجلس الإدارة رقم ٦ في ٢٠٢٢/٦/١٦ .

نوصي بدراسة ما سبق واتخاذ ما يلزم وبما يحقق صالح الشركة .

- ضمن مخزون الانتاج التام نحو ٢٤٠ مليون جنيه لكمية ٩١٢٨ طن من منتج VR لم يتم بيع اي كميات منها للهيئة المصرية العامة للبترول منذ فبراير ٢٠٢٠

نوصي بالتنسيق مع الهيئة لتنشيط بيع المنتج والتصرف الاقتصادي فيها وبما يحقق صالح الشركة

- تم تجنيب ١٪ من صافي ارباح شركة الاسكندرية للمنتجات الشمعية كل عام مقابل تعليته بالارصدة الدائنة تحت مسمى تدريب وتأهيل العاملين وفقا للقانون ١٢ لسنة ٢٠٠٢ وبلغ اجمالي المجنب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥ مليون جنيه ولم تقم الشركة بسداد اي مبالغ تنفيذيا للقانون .

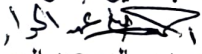
يتعين الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليه .

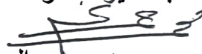
- نوصى بتعديل النظام الأساسي لشركة الاسكندرية للمنتجات الشمعية وفقا للتعديلات الأخيرة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .


تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

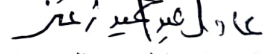
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج إلى تطوير ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية . البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في ٢٠٢٢ / ٨ / ٢٠


مدير عام
نائب مدير الإدارة

(محاسب احمد صالح عبد الجواد)

مدير عام
نائب مدير الإدارة

(محاسب محمد حمدي البربري)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / ايمان عطية صقر)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عادل عبد الحميد زعتر)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

يعتمد،،،،،،،،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

(محاسب/محمد أحمد عبد الفتاح)